

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 March 2021 – آذار/مارس 2021



10 الحد من أوجه
عدم المساواة



الهدف 10 الحد من أوجه عدم المساواة الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

يجعل الفئات الضعيفة أكثر عرضةً للفقر والمخاطر، وذلك في غياب حدٍّ أدنى من الحماية الاجتماعية الشاملة. ويتطلب الحدُّ من التفاوتات في المنطقة العربية إعادة التأكيد على دور الدولة باعتبارها الضامنة للمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ السياسات اللازمة لإعادة توزيع الموارد توزيعاً منصفاً. فهذه العملية هي، في المقام الأول، عملية سياسية، إذ إنها تتطلب إصلاحات هيكلية في الاقتصادات والمؤسسات، وتغييرات اجتماعية وقانونية لإنهاء جميع أشكال التمييز، وذلك على الصعيد الوطني وبدعم من الآليات العالمية اللازمة (الهدف 17).

تتفاوت مستويات الدخل والحصول على الموارد والخدمات والمشاركة السياسية تفاوتاً كبيراً بين البلدان العربية ودخلها. ويتجلى عدم المساواة بوضوح في الفجوة بين الجنسين والفوارق الاقتصادية والتباينات الواسعة على الصعيد دون الوطني (جميع أهداف التنمية المستدامة). وعلى الرغم من قلة المؤشرات الرسمية المتاحة حول عدم المساواة، يبدو واضحاً أنّ الفجوات بين مختلف الفئات والمجالات الاجتماعية أخذت في الاتساع، وأنها باتت تهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي والسياسي في هذه البلدان. وتتمادي جائحة كوفيد-19 في مفاصلة أوجه عدم المساواة تلك، مما



آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

ونتيجة للجائحة، من المتوقع أن يزداد الفقراء فقراً، نظراً لعدم وجود شبكات أمان يستعينون بها، مما سيزيد من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المنطقة. واستجابةً لأزمة كوفيد-19، اتخذت البلدان العربية تدابير مختلفة، ووسعت تغطية نُظُم الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى يمكن لهذه التدابير أن تكون مستدامة على المدى الطويل. وبالتالي، لعل الجائحة جرس إنذار ينبئ بأنه لا بدّ من إدارة الموارد وتوزيعها بطريقة مختلفة، وبأن اتباع نهج قائم على الحقوق في الحماية الاجتماعية أساسي للحد من أوجه عدم المساواة.

تجسد عدم المساواة في الحصول على فرص العمل في الخسائر التي لحقت بالوظائف في القطاعات الأكثر تعرضاً للخطر، مثل قطاعات الفنادق والمطاعم والتصنيع والتجارة

بالتجزئة والأنشطة التجارية والإدارية، التي يعمل فيها 18.2 مليون شخص من المنطقة³. ويتوقع أن يتكبّد القطاع الاقتصادي غير النظامي نصيباً أكبر من الخسائر، إذ يقدر أن يتأثر 89 في المائة تقريباً من العاملين في هذا القطاع تأثراً بالغاً بتدابير الإقفال⁴. وعدم المساواة في الحصول على عمل لائق يعني أنّ الموظفين الذين كانوا يفقدون أصلاً إلى تغطية الحماية الاجتماعية والأمن الوظيفي قد فقدوا الآن وظائفهم أيضاً، أي أنهم باتوا أكثر عرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر والتضرر من آثار الجائحة.

كانت رُقع الفقر وعدم المساواة آخذة في الاتساع في المنطقة العربية قبل أزمة كوفيد-19. وكانت هذه المنطقة أكثر مناطق العالم وصماً باللامساواة¹، والوحيدة التي سجلت زيادة في الفقر المدقع².

على الرغم من نقص البيانات حول مؤشرات الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، كشفت الجائحة أوجه عدم المساواة الهيكلية في جميع أنحاء المنطقة، في ظلّ تزايد المخاطر المحيطة وفي خضمّ تدابير الاستجابة الرامية إلى

سد الثغرات الموجودة من قبل. يُعزى التقدم البطيء في تحقيق الهدف 10 في المنطقة إلى قضايا هيكلية متعلقة بتوزيع الثروة، والضرائب، والإنفاق العام. ومستويات تفاوت الدخل في المنطقة العربية هي من الأعلى في العالم، وأوجه عدم المساواة مستشرية داخل بلدانها. فلطالما كان واضحاً، رغم غياب بيانات شاملة وشفافة عن الدخل ورأس المال، أنّ تركّز الثروة سمة تشوب هذه البلدان. وقد أثر ذلك سلباً، وبشكل مباشر، على قدرة البلدان على توليد إيرادات كافية من خلال فرض الضرائب، وعلى إمكانات تعزيز الإنفاق العام. يُضاف إلى ذلك فساد مستشر ونخبة من المحظيين المهيمين على الثروة والموارد. ولطالما أحبطت هذه التحديات جهود إصلاح المؤسسات، وأضرت بدور الدولة بوصفها الجهة الوحيدة المسؤولة عن ضمان المساواة بين الجميع في الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وقد أصبحت هذه المؤسسات في دائرة الضوء الآن، إذ إنّ الدولة مدعوة إلى الاضطلاع بدور أكبر في الاستجابة للجائحة.

1. The world's most unequal region?, 2018:2016-Facundo Alvaredo, Lydia Assouad and Thomas Picketty, Measuring inequality in the middle east 1990

2 الأمم المتحدة، موجز سياسات: كوفيد-19- والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل.

3. Estimates from International Labour Organization, ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work, fourth edition, 27 May 2020

4 المرجع نفسه.

زادتها الأزمة ضعفاً. ويُتوقع للنتائج المحلي الإجمالي في هذه المنطقة أن ينخفض بنحو 152 مليار دولار، نتيجة لانكماش في النمو بنسبة 5.7 في المائة يُتوقع حدوثه في الفترة بين عامي 2019 و2020⁹. ومن شأن ذلك أن يزيد من تفشي عدم المساواة والفقر وأن يؤثر، بالتالي، سلباً على تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة وسائر هذه الأهداف.

ما برج انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز القائم على الهوية يستفحلان أكثر فأكثر. فالنساء والمهاجرون وغيرهم من الفئات والمجتمعات المحلية المحرومة في المنطقة يعانون من سلوك تمييزي ضدهم ومن أوجه متداخلة من عدم المساواة، مما يجعلهم أكثر عرضة للأضرار الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وقد ضاعفت فترات الإقفال المفروضة تهميشهم، نظراً لتركزهم في القطاع غير النظامي، مجردين من استحقاقات الحماية الاجتماعية ومحرومين من الأمن الوظيفي. وقد أدى فقدان سُبل كسب الرزق إلى زيادة العنف ضد المرأة والممارسات الضارة ضد الفتيات في المنطقة. كما أنّ الوصم الجائر للمهاجرين، لا سيما غير النظاميين منهم، بأنهم سبب انتقال الفيروس، أثبت عزيمتهم، فامتنعوا عن التماس خدمات الفحص والتشخيص والعلاج وغيرها. وأدى ذلك إلى تأخير التماسهم للرعاية الصحية، وبالتالي إلى زيادة كلفة العلاج أو الإصابة بأشكال أشد من المرض. ورغم نقص البيانات حول عدد العاملين المهاجرين المصابين في المنطقة، فمن المؤكد أن تردّي ظروف سكنهم وظروف عملهم سيعرضهم لمخاطر السلامة والصحة في أماكن العمل، مما سيجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس ولنشره.

تفانم عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية

بسبب الجائحة. ففي ثلث البلدان العربية، بالكاد يصل عدد مقدّمي الرعاية الصحية إلى عشرة لكل 10,000 نسمة، في حين أنّ هذا العدد في الثلث الأغرني من البلدان يتراوح بين 50 وأحياناً أكثر من 70 مقدّماً للرعاية الصحية لكل 10,000 شخص⁵. وتُسجّل اتجاهات مماثلة في عدد أسرة المستشفيات، ووحدة العناية المركّزة والرعاية الأولية، مع فوارق شاسعة بين البلدان ودخلها⁶. ففي حين أن 61 في المائة من السكان، في المتوسط، يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية من دون الوقوع في ضائقة مالية شديدة، يبقى التباين كبيراً في المعدّلات بين البلدان، إذ تتراوح بين معدل أقصى قدره 77 في المائة في الكويت ومعدل أدنى قدره 22 في المائة في الصومال⁷.

عدم المساواة في الحصول على التعليم وفي جودته مرتفع

في المنطقة، ومن المتوقع أن يزداد، لا سيما بالنسبة للفتيات، بسبب جائحة كوفيد-19. وكان أكثر من 16 مليون طفل قد خرجوا بالفعل من المدارس قبل تفشيها، وذلك من جرّاء الصراع أو الفقر أو كليهما⁸. ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومات العربية لضمان استمرارية التعليم، لم يتسنّ لأعداد كبيرة من الطلاب الاستفادة من برامج التعلّم عن بُعد في ربيع عام 2020. فغالبيتهم لا يستطيعون الحصول على فرص التعلّم عن بُعد وهم من المناطق الريفية و/أو الأسر المعيشية الفقيرة، وهو ما يفاقم التفاوتات في المنطقة.

قبل انتشار الجائحة، كان التفاوت يستشري بالفعل في المنطقة العربية. والبلدان ذات الاقتصادات الضعيفة أصلاً،

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

في المنزل، وهي تهدف إلى بناء قدرات المعلمين على التعامل مع التغيّرات في مجالي التعليم والتعلم.

وأقامت وزارات التعليم في العديد من البلدان العربية، مثل الأردن والبحرين والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية والسودان، شراكات استراتيجية مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول، وذلك من أجل ضمان حرية وصول الجميع مجاناً إلى المحتوى التعليمي والمنصات المتاحة للطلاب والمعلمين؛ والوصول إلى الأكثر عرضة للخطر، بواسطة حلول غير متصلة بالإنترنت أو تتطلب اتصالاً ضعيفاً بها؛ واستخدام التكنولوجيات المعتمدة على الإنترنت وغير المعتمدة عليها لجمع البيانات عن المشاركة ونوعية التغطية؛ وتوفير حلول للامتحانات الفردية البالغة الأهمية، للحؤول دون الممارسات الاحتيالية وغيرها من القضايا الإشكالية.

1. بذلت جهود للتخفيف من آثار إغلاق المدارس في

جميع أنحاء المنطقة. على سبيل المثال، في عدة بلدان عربية، منها الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، ودولة فلسطين، وعمّان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وبدعمٍ من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في مجال التعليم، جرى التركيز على تسريع الابتكار في قطاع التعليم لدعم استمراريته. وجمعت هذه البلدان بين التكنولوجيا المتقدّمة والتكنولوجيا والحلول المنخفضة الكلفة للوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفاً وحرماناً. وتتراوح هذه المبادرات بين البرامج المقدّمة عبر الإذاعة والتلفزيون، والتكنولوجيا الرقمية، وأدوات التعلّم

5 Global Health Security Index, available at <https://www.ghsindex.org>

6 المرجع نفسه.

7 الأمم المتحدة، موجز سياسات: كوفيد-19- والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل.

8 United Nations Coordinated Appeal. Global Humanitarian Response Plan: COVID-19. Available at <https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf>

9 International Monetary Fund, Regional Economic Outlook Update, 2020

2. استعانت عدة حكومات عربية بالابتكارات التكنولوجية

لمعالجة أوجه عدم المساواة في الحصول على

الخدمات والموارد. في المغرب، على سبيل المثال، أنشأت وزارة الزراعة منصة رقمية لعرض وتسويق منتجات محلية مأخوذة من التعاونيات النسائية. واستعداداً لفترة ما بعد الحجر، أعدت وزارة الزراعة بروتوكولاً بشأن الإجراءات التي يتعين اعتمادها على مستوى المزارع والوحدات لتثمين المنتجات الزراعية، وتبنيها، وتجهيزها. وفي مصر، أطلقت وزارة الاتصالات ونظم المعلومات مجموعة من البرامج التعليمية للنساء لإعدادها لسوق العمل، بما في ذلك أدوات تكنولوجية جديدة لمساعدتهن في مجالي التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية بهدف ضمان تمكينهن اقتصادياً. كذلك، أعلنت مصر أنه سيتم تجربة طريقة الدفع عبر الهاتف المحمول في الأقصر وبور سعيد، وذلك لتحويل المعاشات.

3. قدّمت بعض الحكومات العربية حزم دعم للفئات

الأكثر تعرّضاً للخطر، للتخفيف من أوجه عدم

المساواة في الحصول على الموارد والخدمات.

على سبيل المثال، أعلنت وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل وكبار السن في تونس عن فتح خط ائتمان لعمالات المنازل، في سياق التخفيف من آثار الجائحة على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية، وذلك بالشراكة مع

خطوات إيجابية لدمج المهاجرين في تداوير الاستجابة والدعم

تقدم قطر والمملكة العربية السعودية فحصاً واختباراً
مجانيّين للعاملين المهاجرين.

ومدّت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت ولبنان
والمغرب تأشيرات عمل المهاجرين أو يسّرت قرارات منحها،
واتخذت خطوات أخرى لتخفيف القيود المفروضة على
العاملين المهاجرين وأسرهم.

المصدر: ILO, Protecting migrant workers during the COVID-19
pandemic, 2020

البنك التونسي للتنمية والجمعية المهنية لمؤسسات
التمويل الصغير. ويحدّد سقف هذا الائتمان، حسب سعر
فائدة مخفّض، بـ 1,000 دينار تونسي، ويسدّد على مدى
24 شهراً مع فترة سماح مدتها شهران. وفي بعض البلدان
مثل مصر، تم اعتماد التحويلات النقدية أو تعزيزها
للتخفيف من حدة الفقر، والحد من عدم المساواة، مع
التركيز على العاملين غير النظاميين المسجلين لدى وزارة
القوى العاملة المصرية.

الأكثر عرضة للإهمال

خلّص استعراض مفصّل للمنطقة العربية إلى تحديد الفئات التي
لن تحقق مقاصد الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة بحلول
عام 2030، والتي تفاقمت هشاشتها بفعل الجائحة. وينطبق ذلك
بصفة خاصة على الفئات التي تعاني من أوجه متداخلة من عدم
المساواة، وعلى تلك المهمّشة داخل المجتمعات المهمّشة أصلاً،
بما يشمل النساء ذوات الإعاقة والعمالات المهاجرات. والفئات
التي لن تحقق مقاصد الهدف 10 هي كالتالي¹⁰:

النساء والفتيات: من المتوقع أن ترتفع أعداد النساء الفقيرات
خلال الجائحة، مما سيؤثر تأثيراً شديداً على الأسر المعيشية
التي تعيلها نساء في المنطقة. ويزداد هذا الوضع سوءاً بسبب
التحيّزات الجنسانية الكامنة في السياسات الحكومية التي تعتبر
أنّ الرجل هو بالفعل رئيس الأسرة. ومن المتوقع أيضاً أن تفضي
الجائحة إلى فقدان 1.7 مليون وظيفة في المنطقة العربية، بما
في ذلك حوالي 700,000 وظيفة تشغلها نساء. وتشير التوقعات
إلى أن القطاع غير النظامي سيتضرر بشكل خاص. وتشكل



النساء 61.8 في المائة من العاملين في القطاع غير النظامي في
المنطقة العربية، وبالتالي ستكون وطأة الجائحة أشدّ عليهن¹¹.

وتتسم المنطقة العربية بارتفاع معدلات الأمية بين النساء، مما يحد
من قدرتهن على الحصول على معلومات شاملة عن سُبل الوقاية
من الجائحة والاستجابة لها، والتماس المساعدة والخدمات. وفي
المنطقة أيضاً، نصف النساء البالغ عددهنّ 84 مليون امرأة لسن
متصلات بالإنترنت، ولا تتوفر لهنّ إمكانيّة الوصول إلى الهواتف
المحمولة. وفي أوقات الأزمات أو الجائحات، فإن ذلك يجعلهنّ
مستبعدات، خاصة وأن معظم المعلومات يتم إيصالها عن طريق
المنصات الإلكترونية ورسائل الهواتف الخلوية¹².



الفقراء: سيلتحق 14.3 مليون شخص تقريباً بصفوف
الفقراء، ليلغ عددهم 115 مليون نسمة، أي ربع مجموع سكان
المنطقة العربية تقريباً. وحتى الأونة الأخيرة، كان معظم هؤلاء
الفقراء الجدد في عداد الطبقة المتوسطة؛ وإذا طال مكوثهم في
الفقر، فقد يسفر ذلك عن اهتزاز الاستقرار الاجتماعي والسياسي¹³.

10 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

11 ESCWA, The Impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab region, 2020, p.3

12 المرجع نفسه.

13 الأمم المتحدة، موجز سياسات: كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل.



الأشخاص ذوو الإعاقة: مع تغيير وجهة الأموال والميزانيات المخصصة للرعاية الصحية نحو حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19، من المتوقع أن تتأثر سلباً الخدمات الطبية غير المرتبطة بالفيروس. وبات نحو 60 مليون شخص لديهم حالة إعاقة واحدة أو أكثر في المنطقة العربية مهددين بالمعاناة أكثر بكثير من غيرهم.



المهاجرون: سوف تعرّض الجائحة المهاجرين، وهم يشكلون 40 في المائة من مجموع العاملين في المنطقة، لشدائد قاسية، وذلك من حيث إمكانية الوصول إلى الخدمات، والحصول على الوظائف، والعودة إلى بلدان المنشأ. وسيشكل الانخفاض الكبير في التحويلات المالية عامل ضررًا حادين على الاقتصادات العربية وعلى المهاجرين وأسرهم، إذ إنه يعرض ملايين الأفراد داخل المنطقة وخارجها للفقر المدقع والمخاطر المتزايدة¹⁴. وتعاني العاملات المهاجرات معاناة شديدة، نظراً لانخراطهن المفرط في الاقتصاد غير النظامي وأعمال الرعاية المنزلية، وبين العاملين غير الشرعيين في العديد من البلدان.



اللاجئون والنازحون داخلياً: ما برحت تبعات الجائحة شديدة الوطأة على الـ 26 مليون لاجئ ونازح داخلي الذين تؤويهم المنطقة، نظراً إلى أنّ العديد منهم يعيشون في مناطق سكنية عشوائية أو مخيمات، غير قادرين على الوصول بشكل كافٍ إلى خدمات الرعاية الصحية الحيوية، أو المياه، أو خدمات الصرف الصحي¹⁵.



الأطفال: الأطفال ليسوا أول المتضررين صحياً من الجائحة، ومع ذلك، فقد تعيّرت حياتهم بشكل عميق بسببها. فالخسائر المحتملة التي يمكن أن تلحق بالتحصيل العلمي لجيل اليوم من البنانيين وبتنمية رأسالمهم البشري لا يمكن تصوّرها. وحتى قبل تفشي الجائحة، كان تعليم الأطفال في أزمة، وكلّ ما فعلته الجائحة هو زيادة التفاوتات في التعليم حدة، ملحقة أضراراً جسيمة بالأطفال في مدارس البلدان الأكثر فقراً.



الشباب: الشباب أكثر عرضة لخطر التأثير نفسياً بفترات الإقفال وتدابير التباعد الجسدي. فمن شأن التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الأزمة أن يفاقم المخاطر المحدقة بهم في سوق العمل، بما أنّ احتمالات البطالة لدى الشباب أكثر مما هي عليه لدى الأكبر سنّاً بخمسة أضعاف¹⁶.



المسنون: بسبب الجائحة، بات 32 مليون مسن في المنطقة العربية معرّضين للخطر بشكل متزايد¹⁷. فهم لا يتأثرون سلباً بالآثار الطبية للفيروس على حالتهم الصحية

فقط، بل أيضاً بالآثار غير الطبية المترتبة على الجائحة. ففي غياب برامج شاملة ومتاحة للجميع توفر معاشات التقاعد والتأمين الصحي لكبار السن في معظم البلدان العربية، يضطر العديد منهم إلى الاعتماد مالياً على أفراد الأسرة. وقد يكون هؤلاء، بدورهم، فقراء بالفعل أو على وشك الوقوع في شبك الفقر من جزاء الآثار الاقتصادية للجائحة، الأمر الذي يفاقم المخاطر التي تواجه كبار السن.



العاملون غير النظاميين: لقد ألحقت الجائحة وما فرضته من تدابير الإقفال أضراراً فادحة بالعاملين غير النظاميين الذين يعوّلون على أجرهم اليومي للعيش. فشركات الأمان التي يمكنهم اللجوء إليها عندما يفقدون عملهم بين ليلة وضحاها بالكاد تكفي، أو هي معدومة بالكامل. ويقوّض ذلك الأمن الغذائي والوضع التغذوي للجميع، لا سيما هذه الفئة من المعرّضين للخطر.



سكان الأحياء الفقيرة: من الصعب الالتزام بالتدابير الرامية إلى احتواء الجائحة في الأحياء الفقيرة، وذلك بسبب اكتظاظ المناطق السكنية، وارتفاع عدد الأشخاص المقيمين في المسكن نفسه، ونقص المرافق الصحية الكافية. ومن أكبر المشاكل التي تبرز في الجائحة في سياق هذه الأحياء في بلدان الجنوب، بما فيها المنطقة العربية، نقص البيانات حول سكانها وأحوالهم المعيشية وأوضاعهم الصحية¹⁸.



سكان الأرياف: يعيش معظم الفقراء والسكان المفتقرون إلى الأمن الغذائي في المناطق الريفية. فعلى الرغم من تباعدهم الجسدي، والتزامهم النسبي بتدابير العزل، وانخفاض الكثافة السكانية في مناطقهم، واستقلاليتهم في إنتاج غذائهم، فهم يتضررون بشدة من الآثار الخطيرة للجائحة والانكماش الاقتصادي الناجم عنها. والمناطق الريفية، لا سيما في المنطقة العربية، أقل جهوزية للتعامل مع الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة¹⁹.



البلدان الأقل نمواً: لقد تكبّدت البلدان العربية الأقل نمواً أضراراً فادحة من جزاء الجائحة، بفعل الافتقار إلى ما يكفي من الخدمات والهيكل الأساسية الصحية. وقد حال نقص الموارد دون توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية، الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر الناجم عن عمليات الإقفال.



البلدان المعرضة لخطر الأزمات الإنسانية أو المتضررة منها: لم يكتفِ العنف والصراع في البلدان المعرضة لخطر الأزمات الإنسانية أو المتضررة منها بفرض عوائق جسيمة أمام جهود التصدي للجائحة، بل تطلّب الأمر أيضاً تخصيص مبلغ هائل قدره 1.7 مليار دولار في عام 2020 وحده للتصدي للمخاطر والآثار الناجمة عن أزمة كوفيد-19- على الأكثر عرضة للخطر فيها²⁰.

14 المرجع نفسه.

15 المرجع نفسه.

16 الأمم المتحدة، موجز سياسات: كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل.

17 International Labour Organization, ILOSTAT Database, 2017

18 John Friesen and Peter Pelz, COVID-19 and slums: A pandemic highlights gaps in knowledge about urban poverty, JMIR public health and surveillance, vol. 6, No. 3, September 2020

19 FAO, COVID-19 and rural poverty: Supporting and protecting the rural poor in times of pandemic, 2020

20 United Nations, Global Humanitarian Response Plan: COVID-19, 2020

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

وترمي هذه التوصيات أيضاً إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المِنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل²¹.

يقدم التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 التوصيات المبيّنة أدناه لتسريع تحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة ودعم تحقيق باقي الأهداف في المنطقة العربية.

تعزيز الدور المركزي للدولة في إعادة توزيع الموارد، وكذلك بوصفها ضامناً للمساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية

معالجة أوجه القصور السياسية والاقتصادية وأوجه عدم المساواة الاجتماعية، من خلال تطبيق سياسات إعادة التوزيع، وتنفيذ إصلاحات تدعم العمل اللائق وخلق فرص العمل، وتوسيع نطاق تغطية نظم الحماية الاجتماعية لتوفير حد أدنى من أمن الدخل للجميع

توسيع نطاق الفضاء المدني وتعزيز المؤسسات التمثيلية

الحث على إنشاء شراكات إقليمية وعالمية لصالح البلدان العربية الأقل نمواً، بما في ذلك من خلال آليات تخفيف عبء الديون، والتصدي لتحديات ديون البلدان المتوسطة الدخل

جمع البيانات على نحو منهجي لدراسة الآثار التوزيعية للسياسات العامة، لا سيما السياسات المالية

الاستجابة للجائحة على نحو شامل للجميع ومراعٍ للفوارق بين الجنسين، لضمان عدم إهمال الفئات والمجموعات المهمشة

اعتماد سياسات صحية شاملة للمهاجرين، وتوفير خدمات صحية مراعية لهم، بما في ذلك سياسات وتدابير مراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين وقائمة على الحقوق، وذلك لضمان عدم إهمال أحد. وإدراج جميع المهاجرين في خطط التطعيم ضد كوفيد-19 لأنّ أحداً لن يكون في أمان من الفيروس حتى يصبح الجميع آمنين

تطبيق مبدأ الإنصاف في توفير فرص الحصول على التعليم الآمن والمأمون لجميع الأطفال والشباب، وتسريع الوصول إلى الأدوات الرقمية واستخدامها وتنظيمها كمحركات للتغيير²²

21 للاطلاع على تحليل وافي لهذه التوصيات، انظر الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020. UNICEF, COVID-19: Are children able to continue learning during school closures?, 2020, p.1 22



الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة: حقائق أساسية

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

تتسع الفجوة القائمة بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومتوسط دخل الأسر، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل مثل العراق ومصر. ففي مصر، شهدت الأسر نمواً في الدخل الحقيقي ناهز 30 في المائة على مدى 25 عاماً مقارنة بنمو بلغ 70 في المائة على صعيد الاقتصاد ككل.

x 20

يبلغ عدم المساواة بين مجموعات بلدان المنطقة حداً مرتفعاً، وهو في تزايد. وفي عام 2010، بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة ثلاث عشرة مرة ما كان عليه في بلدان التنمية البشرية المنخفضة. وبحلول عام 2017، اتسع الفارق بنحو عشرين مرة.

10%

50%

يرتفع عدم المساواة في الحصة من الدخل القومي بين أعلى 10 في المائة وأدنى 50 في المائة من سلم التوزيع، إذ يتراوح نصيب الفرد بين 68 في المائة و9 في المائة في قطر؛ وبين 62 في المائة و8 في المائة في المملكة العربية السعودية؛ وبين 57 في المائة و11 في المائة في لبنان؛ وبين 53 في المائة و12 في المائة في البحرين؛ وبين 50 في المائة و14 في المائة في اليمن.

الضرائب

تفرض الضرائب على نحو تنازلي، معظمها من الضرائب غير المباشرة و/أو الضرائب على الأرباح. ولا تتوافر أدلة كافية على تطبيق سياسات ضريبية تصاعدية تستهدف الفئات الأكثر ثراءً. وتكاد الضرائب التصاعدية على التركات تكون غائبة، ما يسهم في زيادة تركيز الثروة وفي حرمان الدول من تحصيل المزيد من الأموال العامة.



حصل 94 في المائة من سكان المدن في المنطقة في عام 2015 على الحد الأدنى من خدمات مياه الشرب مقابل 77.5 في المائة من سكان الريف، حيث اقتصر الحصول على الكهرباء على 80 في المائة.

المصدر: الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020.